

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Watan
DATE:	19-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	220,000
TITLE :	Drug battle: MoH releases the prices for 4,500 products after increases...and allows companies 48 hours to appeal
PAGE:	06
ARTICLE TYPE:	MoH News
REPORTER:	Saher El Mekrawy

معركة الدواء: «الصحة» تطرح أسعار ٤٥٠٠ منتج بعد الزيادة.. وتمهل الشركات ٤٨ ساعة للتظلم

الوزارة تطالب بتوفير «النواقص» بشكل عاجل.. و«غرفة الدواء»: الأصناف التي اختفت ستعود إلى الأسواق خلال شهر

أزمة الدواء
12 ألف دواء يتم تداولها بالسوق المحلية المصرية.
4 آلاف صنف دوائي ناقص في السوق المحلية، بسبب توقف الشركات عن إنتاجها، كدعايات أزمة الدولار.

لتصريحات «عبدالحليم» لـ«الوطن»، التي أكد أن تقريراً للجهاز المركزي للمحاسبات عن الشركة كشف عن وجود خسائر في ٨٤٠ مستحضراً دوائياً، وهي الخسائر التي تحققت قبل ارتفاع سعر الدولار. وأضاف: «الشركة القابضة لا يمكنها التوقف عن إنتاج أي صنف دوائي، على العكس من القطاع الخاص، ولدينا مشكلات تاريخية تتعلق بالعمالة»، معتبراً أن قرار زيادة الأسعار بنسبة ٢٠٪ «قيلة حياة» للشركة بعد زيادة أسعار الدولار بنحو ٨٠٪ خلال السنوات الخمس الماضية. وتابع: «لو الحكومات السابقة كانت رفعت الأسعار بشكل تدريجي لكان الأمر أفضل لصالح الشركات والمواطن، ورغم عدم ملامة نسبة الزيادة في الأسعار لزيادة الدولار، لكن هذا أفضل من لا شيء». وأعتقد أن القرار سيُمكننا من الاستثمار لمدة عامين أو ٣ على الأكثر.

وأكد أن الشركة القابضة كانت ستمثل إفلاسها خلال عامين أو ثلاثة أعوام لو استمر الوضع على ما هو عليه، وهو ما كان سيعني خروج الشركات الحكومية من المنظومة تماماً. ويترتب عليه اللجوء إلى الأدوية المستوردة التي تزد بأسعار مرتفعة جداً، وبالتالي ستكون هناك كارثة على الشركات والمريض في التوقيت نفسه.

وأعتبر أن استمرارية الشركات الحكومية العاملة في قطاع الأدوية «أمن قومي» وصمام أمان للمريض المصري، لافتاً إلى أن الدولة عليها تقديم الدعم للمواطن البسيط، بما يتناسب مع الزيادة في الأسعار. مضيفاً: «مهمتي الحفاظ على الكيان القائم لصالح المريض والوقوف دون إغراقها، في ظل ثبات سعر الدواء لمدة ٢٠ سنة».



نقص بعض الأدوية في الأسواق يترك المواطنين «صورة أرشيفية»

الزيادة في صالح المريض

رفع الأسعار ليس في مصلحة الصناعة فقط، بل في مصلحة المريض أيضاً، الذي كان يعاني من نقص الأدوية، نتيجة عز الشركات عن إنتاجها، بسبب ارتفاع التكلفة، أما الآن فسوف تتوافر هذه الأدوية مع ارتفاع طفيف لن يتجاوز ١ جنيهات فقط كحد أقصى.

الدكتور على عوف، رئيس شعبة الأدوية

مصر إلى دولة رائدة في مجال تصنيع المواد الخام، ولا يتم استيراد سوى ٣٠٪ من تلك المواد. في السياق ذاته، قال الدكتور عادل عبدالحليم، رئيس الشركة القابضة للأدوية المملوكة للحكومة، إن القرار سوف يسهم في وقف نزيف الخسائر الذي استمر طوال العامين الماضيين نتيجة ثبات أسعار الأدوية وارتفاع سعر الدولار. «الشركة القابضة تقوم بإنتاج ١٢٠٠ مستحضر دوائي، منها ٧٥٠ منتجاً تتراوح أسعارها بين جنيه و٥ جنيهات، وتلك المنتجات تمثل ٧٠٪ من مجموعها، أغلبها مصنعة لإنتاج المواد الخام لصناعة الأدوية، وأتوقع أن تتحول

شركات الدواء بدأت في النقص أنفاسها بعد قرار الحكومة. وتستورد مصر نحو ٩٠٪ من المواد الخام اللازمة لصناعة الأدوية، ويسهم القرار الحكومي الأخير في إعادة التوازن إلى نحو ١٥٤ مصنعاً، هي إجمالي المصانع العاملة في السوق المصرية، وتتوزع بين مصانع أجنبية ومحلية. وتوقع «العزبي» ضخم مزيد من الاستثمارات في الصناعات الدوائية خلال الفترة المقبلة لتقليل فجوة استيراد المواد الخام، قائلاً: خلال السنوات الثلاث أو الخمس المقبلة على الأكثر ستدخل مجموعات، أغلبها مصرية لإنتاج المواد الخام لصناعة الأدوية، وأتوقع أن تتحول



تعليق

إجمالي الارتفاع الجديد البالغ ٢٠٪. وقال الدكتور أحمد العزبي، رئيس غرفة الأدوية باتحاد الصناعات: إن نحو ٩٥٪ من الأدوية التي شهدت نقصاً الفترة الماضية سيكون متوافراً في الأسواق خلال شهر أو ٤٥ يوماً على الأكثر، موضحاً في تصريحات خاصة لـ«الوطن» أن أغلب الأصناف في كل القطاعات، التي اختفت ستعود إلى الأسواق من جديد. وأشار «العزبي» إلى وجود انفراجة في أزمة توفير الدولار لصناعة الأدوية، مضيفاً: البنك المركزي أصدر أمس الأول تعليمات لتخصيص العملة الذي طرح بقيمة ١٢٥ مليون دولار لصالح قطاع الدواء، وأوضح أن

كتب - صلاح إبراهيم وجهاد الطويل وسحر المكاوي، والمنا - إسلام فهمي:

أعلنت الإدارة المركزية للشئون الصيدلية التابعة لوزارة الصحة والسكان عن الأسعار الجديدة للأدوية، التي يشملها القرار الحكومي الخاص برفع أسعار الأدوية التي يبلغ سعرها ٣٠ جنيهاً فأقل بنسبة ٢٠٪، في وقت عد فيه منتج الدواء، القرار «قيلة حياة» لأغلب المصانع التي شهدت ازدياداً حاداً خلال الفترة الماضية، نتيجة ثبات أسعار الدواء، في ظل الارتفاعات الحادة في سعر الدولار مقابل الجنيه، وهو ما ذهبت إليه الشبهة العامة للأدوية بالغرف التجارية، مؤكدة أن القرار يخدم المريض وصناعة الدواء معاً. وأوضح مصدر مسئول بالإدارة المركزية للشئون الصيدلية لـ«الوطن» أنه تم نشر الأسعار الجديدة على موقع الإدارة الإلكتروني، للتيسير على الشركات والموزعين الصيدلة والمواطنين. لمعرفة الأسعار الجديدة، موضحاً أن الإدارة تجرى إعداد قائمة رسمية بحصر إجمالي الأصناف التي زاد سعرها، والتي تتراوح بين ٢٥٠٠ و٤٥٠٠ صنف دوائي، وأضاف أن إدارة التسعير منحت الشركات مهلة ٤٨ ساعة للتقدم بالتظلمات التي تراها الشركات من القرار أو الشركات التي لم يشملها القرار، ولم يتم إدراجها في قائمة التسعير، لدراستها.

وخاطبت إدارة التسعير بالإدارة المركزية للشئون الصيدلية رسمياً رؤساء مجالس الإدارة بشركات الأدوية، بالإجراءات الجديدة بعد القرار الحكومي برفع الأسعار، مطالبة بالالتزام بتوفير نواقص الأدوية بصفة عاجلة، وفي حالة عدم توفر المستحضر بما يفى باحتياجات السوق المحلية خلال عام من تاريخ القرار يتم إلغاء تسجيل المستحضر.

كما طالبت بالالتزام بنسبة أرباح الموزع والصيدل وتطبيق القواعد والأرباح المنصوص عليها في القرار الوزاري ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢، منوهة بأنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة، في حالة عدم الالتزام بتطبيق بنود القرار.

في سياق متصل، قال الدكتور أحمد أبو بوم، عضو مجلس نقابة المصادلة، إن القرار بدأ تفعيله أمس، مشيراً إلى أنه تمت مخاطبة إدارة الصيدلية، للتأكيد على الشركات بالالتزام بنسبة الصيدل، لا سيما أن الشركات تريد أن تنصل من نسبة أرباح الصيدل، قائلاً إن نسبة الصيدل ٥٪ من